المحاضرة 06:

الديمقراطية والتنوع العرقي والديني والثقافي

1- مفهوم الديمقراطية، مقوماتها، ركائزها:

تختلف لفظة الديمقراطية من لغة إلى أخرى، إلا أنها في الأساس تعود إلى اللغة اليونانية القديمة وهي مكونة من مقطعين "Demos" وتعني "الشعب"، وكلمة "Kratos" أي "حكم" أو "سلطة"، وبذلك تصبح الكلمة: "Demoskratos" أي "حكم الشعب". ورغم كثرة التعريفات المسندة للديمقراطية إلا أنها في التعريف الكلاسيكي تعني "حكم الشعب"، أو حكم الشعب نفسه بنفسه لنفسه، فالسلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية منبثقة من الشعب، وتحكم أيضاً باسم الشعب، والشعب باختياره يقوم بتنصيب حكامه[1]. ولها **مقومات** مثل: -التداول على السلطة-التعددية الحزبية-المجتمع المدني-سيادة القانون-الفصل بين السلطات. كما تقوم على ثلاثة **ركائز** أساسية: الانتخاب-الترتيبات الدستورية (السلطات الثلاث)-مساءلة السلطة.

2-التنوع الثقافي في السياسات الدولية:

أولت منظمة حقوق الإنسان عناية فائقة بأشكال التنوع الثقافي والديني والعرقي في العالم المعاصر، مشددة على ضرورة التعايش وتقبل الآخر المختلف، لأن هذا التنوع جزء لا يتجزأ من التراث البشري والإنساني، ولذلك فقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المواد 1، 2، 3 على أن:[2]

---

[1]- ينظر، علاء محمد مطر، الديمقراطية وحقوق الإنسان، كلية العلوم الإنسانية في جامعة الإسراء، ط2، سبتمبر 2019، ص 05-06.

[2]- ينظر، الأمم المتحدة: الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي:
https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/universal-declaration-cultural-diversity

- التنوع الثقافي هو التراث المشترك للإنسانية، وينبغي الاعتراف به والتأكيد عليه لصالح الأجيال الحالية والأجيال القادمة...
- يؤدي التنوع الثقافي إلى التعددية الثقافية التي لا يمكن فصلها عن الإطار الديمقراطي، للتبادل الثقافي وتدعيم الحياة السياسية...
- إن التنوع الثقافي يُوسع نطاق الخيارات المتاحة لكل فرد؛ فهو أحد مصادر التنمية، لا بمعنى النمو الاقتصادي فحسب، وإنما من حيث هي أيضا وسيلة لبلوغ حياة فكرية وعاطفية وأخلاقية وروحية مرضية.

كما لقيت فكرة التنوع الثقافي عند الناشطين الحقوقيين والسياسيين "الترحيب كعلامة على أن السياسة المتعددة الأعراق (Multiethni) الحديثة يمكن أن تعترف بالاختلاف وتعلنه. وبدلا من نشر المجانسة ونفي الاختلاف العرقي من خلال الامتصاص والإدماج، صار هناك بعض الاعتراف الرسمي بوجود مُجتمعات فسيفسائية متعددة الأعراق"[3].

يفضي التنوع الثقافي والعرقي بالضرورة إلى تنوع ديني، والتنوع الديني، مفهوم يُشير الى ظاهرة وجود دينين مختلفين أو أكثر، يعيشان معا، داخل منطقة جغرافية معينة أو مجتمع معين. لذلك تسعى الديمقراطية إلى تحويل الاختلاف الديني من نقطة صراع إلى فرصة للتكامل. وبالتالي يجب الوعي بكل التنوعات والاختلافات داخل الوطن، في ظل الأطر القانونية المنظمة للتعايش الفعَّال.

إذن، فقضية التنوع (الثقافي/العرقي/الديني) ليست رغبة وطنية تتعلق بدولة أو بوطن محدد، وإنما هي جزء من السياسة الدولية الرامية إلى نشر مبادئ الديمقراطية والعدالة والمساواة بين أطياف المجتمع الواحد.

---

[3]– طوني بينيت، وآخرون: مفاتيح اصطلاحية جديدة، ص 487.